

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Borsa
<b>DATE:</b>	29-May-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	120,000
<b>TITLE:</b>	Government could amend petroleum price estimates in budget draft after global rise
<b>PAGE:</b>	Front Page
<b>ARTICLE TYPE:</b>	General Industry News
<b>REPORTER:</b>	Ahmed Farahat

# الحكومة قد تعدل تقديرات أسعار البترول في مشروع الموازنة بعد ارتفاعها عالمياً

كتب - أحمد فرحات:

ألف فرصة عمل مباشرة ومثلها فرص غير مباشرة.

وأضاف العري، أن قطاع التشييد والبناء كان أكثر القطاعات دعماً للنمو خلال النصف الأول بمعدل 10.7% وكذلك قطاع المرافق 7.2% بالإضافة إلى قطاعات النقل والتخزين وقطاع الجملة والتجزئة الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق هذه المعدلات بينما نمت قطاعات أخرى بالسالب، معدلات النمو لقطاع السياحي بمعدلات سالبة بلغت 18.7% والصناعات التحويلية 0.4% وكذلك الأنشطة الاستخراجية 4.1%.

ولفت العري إلى أن مؤشرات النمو في قناة السويس تراجعت لتصبح 1.8%، لكنها لا تزال مؤشرات موجبة.

وأشار إلى أن جملة الاستثمارات المنفذة خلال النصف الأول بلغت 172 مليار جنيه تتضمن 115 مليار جنيه استثمارات خاصة و57 مليار جنيه جملة الاستثمارات العامة.

وأضاف أن مصر تحتاج وبشدة إلى إصلاحات اقتصادية كبيرة وتحقيقية لإعادة تسعير الخدمات، لربط التسعير بالتكلفة كما تم في قطاع الكهرباء والمياه.



أشرف العري

وأضاف العري خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن مؤشرات النصف الأول من العام المالي الحالي، أن معدلات النمو خلال النصف الأول بلغت 4.5% مقابل 5.5% خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، وتوقع أن تصل معدلات النمو إلى 4.4% خلال العام المالي كله.

وأضاف أن العام المالي 2016-2017 يستهدف تحقيق معدلات نمو 12% بقطاع التشييد والبناء و7.6% في قطاع الاتصالات و7% للقطاع السياحي مما يمثل تحدياً كبيراً ونسعى في مشروع الخطة الجديدة توفير 470

قال أشرف العري وزير التخطيط، إن الحكومة قد تقدم على تعديل تقديرات سعر برميل البترول في مشروع الموازنة العامة للعام المالي المقبل بعد ارتفاعها عالمياً وتجاوزها حاجز الـ 50 دولاراً للبرميل.

وقدّرت الحكومة سعر برميل البترول في مشروع الموازنة عند 40 دولاراً للبرميل، في وقت كانت الأسعار فيه تتراوح حول 35 دولاراً، قبل أن ترتفع مؤخراً.

وقال العري، إن تغيير تقديرات الأسعار في الموازنة المقترحة قد يتم أثناء مناقشتها في لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب.

ويعد تقدير سعر برميل البترول المتوقع عالمياً في مشروع الموازنة أساسياً لتقدير قيمة دعم المواد البترولية، وحساب الإيرادات المتوقعة من الهيئة العامة للبترول، والتي تعد واحدة من أكبر مصادر الدخل الحكومي.

وذكرت الوزارة في البيان المالي لمشروع الموازنة، أن ارتفاع أسعار البترول عالمياً بمعدل دولار واحد يؤدي إلى ارتفاع صافي العجز بواقع 1.5 مليار جنيه.